تقرير الاجتماع الخامس والخمسين لنقاط اتصال هيئة الدستور الغذائي في الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، برئاسة المنسق الإقليمي للشرق الأدنى

في إطار التحضير لأعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19)، والمزمع عقدها خلال الفترة من 19إلى 23أكتوبر 2026في مدينة القاهرة – جمهورية مصر العربية، عُقد يوم الأربعاء 14أكتوبر 2026، عبر تقنية الاتصال عن بُعد، الاجتماع التنسيقي لنقاط اتصال الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، برئاسة أمانة المنسق الإقليمي، وقد شارك في الاجتماع ممثلو الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. دولة الإمارات العربية المتحدة
3. مملكة البحرين
4. الجمهورية التونسية
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
6. الجمهورية العربية السورية
7. جمهورية السودان
8. جمهورية الصومال الفيدرالية
9. جمهورية العراق
10. سلطنة عمان
11. دولة قطر
12. دولة الكويت
13. الجمهورية اللبنانية
14. جمهورية مصر العربية
15. الجمهورية اليمنية

بالإضافة إلى ممثلي كل من:

- المبادرة العربية للدستور الغذائي - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين(AIDSMO).
- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO)
- المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)

(مرفق قائمة المشاركين)

البند الأول: الكلمات الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

افتتحت الدكتورة انتصار الغريبية، المنسقة الإقليمية للشرق الأدنى، الاجتماع بكلمة ترحيبية رحّبت فيها بجميع المشاركين في الاجتماع التنسيقي الخامس والخمسين لنقاط اتصال هيئة الدستور الغذائي في الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، الذي عُقد في إطار التحضير للدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية.(CCCF19)

وأعربت عن سعادتها بمشاركة الحضور، وتوجّهت بالشكر إلى فريق عمل الخبراء المعني بأعمال اللجنة، مثمّنةً الجهود المبذولة في دعم أعمال الدستور الغذائي وتعزيز التنسيق الإقليمي.

وأوضحت أن الاجتماع يمثل فرصة مهمة للاستماع إلى الخبراء ومتابعة العروض الفنية، وتعميق فهم المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وتبادل وجهات النظر بشأنها، إلى جانب التشاور حول الأولويات الإقليمية وتحديد احتياجات الدعم الفني. كما أكدت أهمية دعم فعالية أعمال اللجنة وتعزيز مشاركة دول الإقليم وإسهامها في تطوير مواصفات الدستور الغذائي، بما يعكس أولوياتها واحتياجاتها، ويسهم في حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

وفي ختام كلمتها، جدّدت الدكتورة الغريبية شكرها لجميع المشاركين على حضورهم وتفاعلهم، معربةً عن أملها في أن تسهم المناقشات في تعزيز التنسيق الإقليمي والتوصل إلى مواقف مشتركة تدعم مصالح دول الإقليم.

ثم ألقى المهندس أحمد الدويصر، منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي، كلمة رحّب فيها بالحضور، وتوجّه بالشكر إلى جميع المشاركين على تلبية الدعوة والمشاركة في الاجتماع، مثمّناً حرصهم على تعزيز التنسيق والتعاون في مجال الدستور الغذائي. كما أشاد بالجهود التي يبذلها الخبراء المشاركون وخبراء المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية(GFoRSS) ، وما يقدمونه من دعم فني متواصل.

وخصّ بالشكر ممثلي الدول الذين أسهموا في إعداد العروض الفنية المتعلقة ببنود جدول أعمال الدورة، ولا سيما ممثلي جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين، وجمهورية العراق، تقديراً لجهودهم في التحضير للاجتماع. كما أعرب عن تقديره لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على دعمها المتواصل لأعمال المبادرة وأنشطتها.

وأوضح أن الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية تكتسب أهمية خاصة نظراً لما تتناوله من موضوعات ذات آثار مباشرة في صحة المستهلكين وسلامة الأغذية وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية على المستوى الدولي. وأشار إلى أن من أبرز المواضيع المطروحة إعداد مدونات ممارسات تهدف إلى الحد من تلوث الأغذية وتعزيز الوقاية من المخاطر المرتبطة بالملوثات الغذائية.

وأكد أن هذه المواضيع تبرز المسؤولية الإقليمية المشتركة في توحيد الرؤى، وتبادل الخبرات، وتحديد أولويات دول الإقليم، بما يضمن مشاركة فاعلة ومؤثرة في أعمال اللجنة، ويعزز قدرة الدول على التعبير عن احتياجاتها وأولوياتها والتعامل مع التحديات التي تواجه المنطقة في مجال سلامة الأغذية والملوثات الغذائية.

وفي ختام كلمته، جدّد شكره لجميع المشاركين والخبراء والجهات الداعمة على جهودهم وتعاونهم، معرباً عن أمله في أن يحقق الاجتماع أهدافه، وأن تسهم مناقشاته في تعزيز التنسيق الإقليمي والتوصل إلى نتائج مثمرة تدعم مشاركة دول الإقليم في أعمال الدستور الغذائي.

وتلا ذلك كلمة المهندس أحمد البشه، رئيس قسم المواصفات في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي استهل كلمته بتوجيه الشكر إلى الدكتورة انتصار الغربية، المنسقة الإقليمية للشرق الأدنى، والمهندس أحمد الدويصر، منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي، وممثلي المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية، ونقاط اتصال هيئة الدستور الغذائي، مثمّناً حضورهم ومشاركتهم وجهودهم في دعم أعمال التنسيق الإقليمي.

وأكد المهندس أحمد البشه أهمية لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، لما تتناوله من موضوعات ذات انعكاسات مباشرة على سلامة الأغذية وصحة المستهلكين. وشدّد على ضرورة تنسيق المواقف بين دول الإقليم بشأن المواضيع المطروحة، بما يسهم في بلورة رؤى مشتركة تعكس أولويات الدول واحتياجاتها.

كما توجّه بالشكر إلى منسق فريق عمل الخبراء وجميع أعضاء الفريق على تولّيهم مسؤولية تنسيق أعماله، وما يبذلونه من جهود في دراسة المواضيع الفنية المطروحة ودعم التحضيرات المتعلقة بأعمال اللجنة. وأكد أهمية مواصلة التعاون وتبادل الخبرات لضمان مشاركة إقليمية فاعلة في مناقشات الدورة المقبلة.

بعد ذلك، استُعرض جدول أعمال الاجتماع واعتمدت بنوده على النحو التالي:

رقم البند	Ar	En	Fr
البند الأول	كلمات افتتاحية واعتماد جدول الأعمال ▪ المنسق الإقليمي للشرق الأدنى ▪ منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي ▪ هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجية ▪ رئيس المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)	Opening Remarks and adoption of the agenda ▪ CCNE Coordinator ▪ Arab Codex Initiative Coordinator ▪ Gulf Cooperation Council Standardization Organization (GSO) ▪ President of the Global Food Regulatory Science Society (GFoRSS)	Remarques d'ouverture et adoption de l'ordre du jour ▪ Coordinateur du CCNE ▪ Coordinateur de l'Initiative Arabe du Codex ▪ Organisation de normalisation du Conseil de coopération du Golfe (GSO) ▪ Président de l'Association mondiale des sciences réglementaires des aliments (GFoRSS)
البند الثاني	▪ كلمة منسقي فريق عمل الخبراء من الدول العربية وإقليم الشرق الأدنى المختص بلجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19)	▪ Remarks by the Coordinators of the Expert Working Group of the Arab Countries and the Near East Region for the Codex Committee on Contaminants in Foods (CCCF19)	▪ Allocution des coordinateurs du Groupe de travail d'experts des pays arabes et de la région du Proche-Orient pour le Comité du Codex sur les contaminants dans les aliments (CCCF19)

البند الثالث	تحليل بنود جدول أعمال الدورة 19 للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19): • **البند 5:** جمهورية مصر العربية • **البند 7:** جمهورية مصر العربية • **البند 8:** الجمهورية العربية السورية • **البند9 :** سلطنة عمان • **البند 10:** مملكة البحرين • **البند 12:** جمهورية مصر العربية • **البند 14:** جمهورية مصر العربية • **البند 15:** جمهورية العراق	Analysis of Agenda Items for the 19th Session of the Codex Committee on Contaminants in Foods (CCCF19) : • **Agenda Item 5:** Arab Republic of Egypt • **Agenda Item 7:** Arab Republic of Egypt • **Agenda Item 8**: Syrian Arab Republic • **Agenda Item 9:** Sultanate of Oman • **Agenda Item 10**: Kingdom of Bahrain • **Agenda Item 12:** Arab Republic of Egypt • **Agenda Item 14**: Arab Republic of Egypt • **Agenda Item 15:** Republic of Iraq	Analyse des points de l'ordre du jour de la 19e session du Comité du Codex sur les contaminants dans les aliments (CCCF19) : • **Élément 5:** République arabe d'Égypte • **Élément 7:** République arabe d'Égypte • **Élément 8:** République arabe syrienne • **Élément 9:** Sultanat d'Oman • **Élément 10:** Royaume de Bahreïn • **Élément 12 :** République arabe d'Égypte • **Élément 14 :** République arabe d'Égypte • **Élément 15 :** République d'Iraq

البند الثاني: كلمة منسقي فريق عمل الخبراء من الدول العربية و إقليم الشرق الأدنى الم بلجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19).

قامت المهندسة رجاء الرحبي، منسق فريق عمل الخبراء الإقليمي للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19)، باستعراض أبرز أعمال الفريق والجهود المبذولة للتحضير للدورة التاسعة عشرة للجنة، والمقرر عقدها في القاهرة.

وأوضحت أن جدول أعمال اللجنة يتضمن عددًا من المواضيع المهمة ذات الصلة بالملوثات في الأغذية والأعلاف، بما في ذلك الحدود القصوى للملوثات، وطرق التحليل، والاستخدام الآمن للبلاستيك المعاد تدويره في تغليف الأغذية، إلى جانب الأعمال المستقبلية للجنة والتقييمات العلمية ذات الصلة.

كما استعرضت تشكيل فريق عمل الخبراء، الذي يضم ممثلين عن عشر دول، هي :سلطنة عُمان وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية ومملكة البحرين، وجمهورية السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر والجمهورية اليمنية.

وأشارت إلى أن الفريق ركّز على تحليل ثمانية بنود ذات أولوية للإقليم. وقد وُزعت المهام بين الدول المشاركة، بحيث تولّت كل دولة التحليل الفني للبند المسند إليها، ثم عُرضت نتائج التحليل على بقية أعضاء الفريق لمناقشتها ومراجعتها، بهدف تبادل وجهات النظر والتوصل إلى توصيات فنية تعكس أولويات دول الإقليم.

وفي هذا الإطار، أوضحت أنه تم عقد خمسة اجتماعات افتراضية خلال الفترة من 23سبتمبر إلى 13أكتوبر، جرى خلالها استعراض جدول أعمال اللجنة وتوضيح منهجية العمل وتوزيع المهام ومناقشة التحليلات الفنية المقدمة وتبادل الملاحظات واستكمال التحليلات ومراجعة التوصيات الفنية.

وأضافت أن هذه الجهود أسفرت عن إعداد تقرير يتضمن التحليلات الفنية الخاصة بالبنود الثمانية ذات الأولوية للإقليم، تمهيدًا لعرضها خلال الاجتماع التنسيقي ومناقشتها، بما يدعم توحيد الرؤى وتعزيز التنسيق الإقليمي استعدادًا لأعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة.

وفي ختام عرضها، تقدمت المهندسة رجاء الرحبي بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع الدول المشاركة في فريق العمل، وإلى المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)، تقديرًا لما قدموه من جهود ودعم متواصل، معربةً عن أملها في أن تسهم مخرجات هذا العمل في إثراء مناقشات الاجتماع وتعزيز المشاركة الفاعلة لدول الإقليم في أعمال اللجنة.

البند الثالث: تحليل بنود جدول أعمال الدورة 19للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19):

❖ **عرض تقديمي للبند (5) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية**

قدّم ممثل جمهورية مصر العربية عرضاً بشأن البند 5.1 من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، والمتعلق بمشروع مدونة الممارسات للوقاية من تلوث الأغذية بالكادميوم والحد منه، وفقاً لوثيقة العمل CX/CF 26/19/5.

استعرض العرض مسار إعداد المدونة، موضحاً أن الدورة السابعة عشرة للجنة (CCCF17) عام 2024 وافقت على بدء هذا العمل وإنشاء فريق عمل إلكتروني برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لإعداد مشروع المدونة وعرضه على الدورة الثامنة عشرة للجنة. ويشمل نطاق العمل تدابير مدعومة بالبيانات العلمية للوقاية من تلوث الأغذية بالكادميوم والحد منه خلال مختلف مراحل الإنتاج الزراعي وتربية الأحياء المائية والتجهيز والتصنيع والتعبئة والتخزين.

وفي الدورة الثامنة عشرة للجنة (CCCF18) عام 2025، تقرر إعادة مشروع المدونة إلى الخطوتين الثانية والثالثة لإعادة صياغته وتعميمه لتلقي التعليقات، بقصد إمكان التقدم به إلى الخطوة الخامسة خلال الدورة التاسعة عشرة، استناداً إلى البيانات والمعلومات المتاحة. كما أُعيد إنشاء فريق العمل الإلكتروني لمواصلة تطوير الأحكام العامة وملحقَي الأرز والأعشاب البحرية، والنظر في إعداد ملاحق إضافية للسلع التي تتطلب تدابير خاصة لا تغطيها الأحكام العامة.

واتُّفق كذلك على إدماج مدونة الممارسات للوقاية من تلوث حبوب الكاكاو بالكادميوم والحد منه (CXC 81-2022) في المدونة الأشمل، بعد استكمال الأحكام العامة المطبقة على جميع الأغذية أو اقترابها من الاكتمال.

وأوضح العرض أن فريق العمل الإلكتروني واصل تطوير الأحكام العامة والملحقين المقترحين، مع مراعاة التعليقات والمعلومات الفنية المتاحة. ونظراً إلى محدودية المعلومات الواردة استجابةً للخطاب الدائري CL 2025/66-CF بشأن التدابير العامة والخاصة بسلع محددة، لم تُقترح ملاحق إضافية في هذه المرحلة. كما راجع الفريق التعريفات والمصطلحات وبنية المدونة بهدف ضمان اتساقها مع مصطلحات الدستور الغذائي ومدونات الممارسات الأخرى ذات الصلة.

ومن المقرر أن تنظر الدورة التاسعة عشرة للجنة في المشروع المعروض عند الخطوة الرابعة، بما يشمل مدى اكتمال أحكامه العامة وقابليتها للتطبيق، ومدى جاهزيته للتقدم إلى الخطوة الخامسة، وملاءمة ملحقَي الأرز والأعشاب البحرية، والحاجة إلى ملاحق إضافية، وآلية إدماج مدونة الكاكاو ضمن المدونة الأشمل.

وفيما يتعلق بالموقف الإقليمي المقترح، دعا العرض إلى دعم مواصلة تطوير المدونة، مع التأكد من ملاءمة أحكامها العامة لنظم الإنتاج والظروف البيئية في دول إقليم الشرق الأدنى. كما دعا إلى تقييم أهمية ملحقَي الأرز والأعشاب البحرية بالنسبة إلى دول الإقليم، وحصر البيانات الوطنية المتاحة بشأن مستويات الكادميوم وتدابير الوقاية منه والحد منه.

وأوصى العرض بالحفاظ على إمكانية إعداد ملاحق إضافية للسلع ذات الأهمية الإقليمية، وتشجيع الدول على تبادل البيانات المتعلقة بمستويات الكادميوم ومصادره وتدابير الحد منه، بما يشمل المعلومات المتعلقة بخصائص التربة، ومياه الري، والأسمدة، والممارسات الزراعية، مع مراعاة الظروف البيئية السائدة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

كما تناول العرض مقترح أحد المراقبين بإعادة هيكلة مشروع المدونة وفق إطار رقابي قائم على الأولويات، يستند إلى المخاطر النسبية لمصادر التلوث المحتملة وفعالية تدابير الحد منها، بما ييسّر تطبيقها عمليًا. غير أن فريق العمل الإلكتروني لم يُدخل هذا التعديل، نظرًا إلى اتساق الهيكل الحالي للمشروع مع الهيكل المتبع في مدونات ممارسات أخرى للدستور الغذائي.

كما دعا إلى دعم إدماج مدونة الممارسات الخاصة بحبوب الكاكاو (CXC 81-2022) في المدونة الأشمل، من دون إعادة فتح المناقشات بشأن التدابير الفنية التي سبق اعتمادها، مع إجراء التعديلات اللازمة لتفادي التكرار بين الأحكام العامة والملحق الخاص بالكاكاو. وأوصى كذلك بإعادة إنشاء فريق العمل الإلكتروني لمواصلة العمل وتقديم نص منقح إلى الدورة العشرين للجنة (CCCF20) عام 2027.

واختُتم العرض بالتأكيد على أهمية تعزيز التنسيق الإقليمي وتبادل البيانات والخبرات الوطنية، بما يسهم في تطوير مدونة عملية وقابلة للتطبيق، تراعي ظروف دول الإقليم، وتدعم حماية صحة المستهلكين وتعزيز سلامة الأغذية.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (7) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية</u>**

استعرضت جمهورية مصر العربية البند السابع من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية(CCCF19) ، والمتعلق بمراجعة مدونة الممارسات للحد من الأفلاتوكسين B1 في المواد الخام والمواد الغذائية المكمّلة للحيوانات المنتجة للألبان(CXC 45-1997) ، وفقًا للوثيقة رقم.(CX/CF 26/19/7)

وتناول العرض خلفية إعداد المدونة، التي يعود تاريخها إلى أكثر من 25 عامًا، موضحًا أن مراجعتها تهدف إلى مواكبة التطورات العلمية وتعزيز التدابير الوقائية على امتداد سلسلة إنتاج الأعلاف، بما يشمل الممارسات الزراعية قبل الحصاد، والحصاد والتجفيف والنقل والتخزين، وإنتاج السيلاج وتغذية الحيوانات. كما أشار إلى أن الأفلاتوكسين B1 الموجود في الأعلاف الملوثة يُستقلب في أجسام الحيوانات المنتجة للألبان ويُفرز في الحليب على هيئة الأفلاتوكسينM1 ، الذي قد ينتقل إلى الحليب ومنتجاته، مما يجعل الحد من تلوث الأعلاف به أمرًا أساسيًا لحماية صحة الحيوان وسلامة منتجات الألبان وصحة المستهلكين.

وأوضح العرض أن اللجنة اتفقت، خلال دورتها السادسة عشرة عام 2023، على إنشاء فريق عمل إلكتروني برئاسة كندا لمراجعة المدونة وإعداد ورقة مناقشة، ثم أعادت تشكيل الفريق خلال الدورة السابعة عشرة عام 2024، برئاسة كندا ومشاركة المملكة العربية السعودية في الرئاسة المشتركة، لاستكمال المراجعة وإعداد التعديلات المقترحة. وخلال الدورة الثامنة عشرة عام 2025، أيدت اللجنة التوجه العام للتعديلات الفنية المقترحة، ووافقت على إحالة مقترح العمل الجديد إلى هيئة الدستور الغذائي، التي اعتمدته خلال دورتها الثامنة والأربعين. ومن المقرر أن تنظر الدورة التاسعة عشرة في النسخة المنقحة، بما في ذلك إمكانية إحالتها إلى الدورة التاسعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي لاعتمادها.

وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة، أوضح العرض أن فريق العمل يسعى إلى وضع مدونة أكثر شمولًا وتركيزًا على الوقاية، تغطي سلسلة الأعلاف من الإنتاج حتى التغذية، مع التأكيد على تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة وممارسات التصنيع الجيدة، والتجفيف والتخزين المناسبين، والرصد القائم على المخاطر. كما تشمل المقترحات طرق التحليل، وانتقال الأفلاتوكسين B1 إلى الحليب في صورة الأفلاتوكسينM1 ، واستخدام العوامل المزيلة لسمّية السموم الفطرية، وآليات التعامل مع الأعلاف الملوثة.

وأشار العرض إلى اختلاف وجهات النظر بين الأعضاء بشأن خلط الأعلاف الملوثة أو تخفيفها، موضحًا أن مشروع المدونة لا يؤيد هذه الممارسة بوصفها تدبيرًا عامًا للرقابة، بل يدعو الدول الأعضاء إلى الرجوع إلى السلطات المختصة، وفقًا للتشريعات والإرشادات الوطنية. كما تناول مساهمات عدد من الدول والمراقبين، من بينهم قطر والإمارات العربية المتحدة وبيرو، ومعهد تقني الأغذية(IFT) ، واللجنة الدولية لتوحيد طرق تحليل السكر(ICUMSA) ، بشأن إدارة المخاطر، والتخلص من الأعلاف غير المطابقة، والتتبّع، وسلاسل توريد الأعلاف المستوردة، وطرق التحليل، وقدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واحتياجات بناء القدرات. ولم يتضمن المشروع قسمًا مستقلًا للتتبّع، بل أحال إلى النصوص ذات الصلة في الدستور الغذائي.

وأكد العرض أهمية اشتراط وجود أدلة علمية تثبت فعالية العوامل المزيلة لسمّية السموم الفطرية (MDAs) وسلامتها في ظروف الاستخدام المقصودة، بما في ذلك قدرتها على الحد من التوافر الحيوي للأفلاتوكسين B1 وتقليل انتقال الأفلاتوكسين M1 إلى الحليب، حيثما كان ذلك ذا صلة. كما شدد على ضرورة اقتصار استخدامها على الأغراض المصرح بها، وألا تحل محل التدابير الوقائية أو تُستخدم لتبرير عدم الامتثال لمتطلبات سلامة الأعلاف.

وفي إطار التوصيات الإقليمية، أوصى العرض بعدم السماح بخلط الأعلاف الملوثة أو تخفيفها بغرض تحقيق الامتثال للحدود المقررة للأفلاتوكسين B1 ، إذ إن التخفيف يقلل تركيز السم في الخليط دون إزالته أو تدميره، وقد يؤدي إلى إدخال مواد ملوثة في أعلاف مطابقة وزيادة كمية الأعلاف المحتوية على السم، مع استمرار احتمال انتقاله إلى الحليب. وبناءً على ذلك، أكد ضرورة إعطاء الأولوية للوقاية من مصدر التلوث، وفصل الأعلاف غير المطابقة، واستخدام المعالجات المثبتة علميًا والمعتمدة من السلطات المختصة، أو التخلص الآمن منها حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بأهمية المدونة لدول إقليم الشرق الأدنى، أشار العرض إلى ضرورة مراعاة الممارسات الزراعية والظروف المناخية ونظم إنتاج الأعلاف وتخزينها، إلى جانب القدرات التحليلية والأطر التنظيمية الوطنية. كما أكد أهمية تعزيز أخذ العينات الممثلة وإجراء التحاليل باستخدام طرائق موثوقة ومتحقق من صلاحيتها، وتطوير نظم الرصد الرسمي والتتبّع والتحقق من الامتثال، فضلًا عن تعزيز التنسيق الإقليمي في النهج التنظيمية، بما يدعم حماية سلامة الأغذية وتيسير التجارة.

وفي الختام، أوصى فريق العمل الإقليمي (REXWG) بدعم التقدم بالمدونة المنقحة في إطار إجراءات الدستور الغذائي، مع التأكيد على مواصلة تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة وممارسات التصنيع الجيدة على امتداد سلسلة الأعلاف، وتعزيز الرصد القائم على المخاطر وطرق التحليل الموثوقة، والتأكيد على العلاقة بين تلوث الأعلاف بالأفلاتوكسين B1 وانتقال الأفلاتوكسين M1 إلى الحليب. كما أوصى بضمان فعالية العوامل المزيلة لسمّية السموم الفطرية وسلامتها وفقًا للأدلة العلمية والمتطلبات الوطنية، وعدم السماح بخلط الأعلاف الملوثة أو تخفيفها بغرض تحقيق الامتثال، وتعزيز الإرشادات المتعلقة بفصل الأعلاف غير المطابقة وتتبعها ومعالجتها أو التخلص الآمن منها، مع ضمان أن تكون المدونة قابلة للتطبيق في ظل اختلاف الظروف الوطنية والقدرات الفنية، دون المساس بسلامة الأعلاف والأغذية وصحة المستهلكين.

❖ **عرض تقديمي للبند (8) من قبل ممثل الجمهورية العربية السورية**

قدمت الجمهورية العربية السورية عرضًا بشأن البند الثامن من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية(CCCF19) ، والمتعلق بمراجعة مدونة الممارسات المتعلقة بمكافحة الأعشاب الضارة قصد الوقاية من التلوث بقلويدات البيروليزيدين والحد منه في الأغذية والأعلاف(CXC 74-2014) ، وفقًا للوثيقة رقم(CX/CF 26/19/8) ، التي يجري النظر فيها عند الخطوة الرابعة.

وتناول العرض خلفية المراجعة وتطوراتها، موضحًا أن العمل بدأ عقب التقييم العلمي الذي أجرته لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية(JECFA) ، بهدف تحديث المدونة وتعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالعسل وجمع بيانات حدوث التلوث. وقد اعتمدت هيئة الدستور الغذائي العمل الجديد خلال دورتها الثامنة والأربعين عام 2025، ومن المقرر أن تنظر الدورة التاسعة عشرة في المشروع المنقح والمسائل الفنية المتبقية، وتقييم مدى جاهزيته للإحالة إلى الدورة الخمسين لهيئة الدستور الغذائي عام 2027 لاعتماده.

وأوضح العرض أن المدونة المنقحة تهدف إلى وضع إطار علمي وعملي للوقاية من التلوث بقلويدات البيروليزيدين السامة والحد منه في مختلف سلاسل إنتاج الأغذية والأعلاف، بما يشمل الحبوب والأعشاب والتوابل والشاي والعسل وحبوب اللقاح والمكملات الغذائية العشبية والقائمة على حبوب اللقاح والأعلاف الحيوانية. وتشمل التدابير المقترحة تحديد النباتات المحتوية على هذه القلويدات ورصد انتشارها، والإدارة المتكاملة للأعشاب الضارة، والحصاد الانتقائي، والفرز والتنظيف، إلى جانب تحسين إدارة المناحل ومراعاة احتمالات انتقال هذه المركبات إلى المنتجات الحيوانية. كما تؤكد المدونة أهمية التحقق من الموردين، والتتبّع، وأخذ عينات ممثلة، واستخدام طرق تحليل موثوقة، ولا سيما تقنية الكروماتوغرافيا السائلة المقترنة بمطيافية الكتلة الترادفية.(LC-MS/MS)

وفيما يتعلق بأهمية المدونة لدول إقليم الشرق الأدنى، أشار العرض إلى ضرورة تكييف التدابير الوقائية مع الظروف الجافة وشبه الجافة، والنظم الزراعية المحلية، وممارسات تربية النحل التقليدية والمهاجرة. كما لفت إلى التحديات المرتبطة بمحدودية البيانات المتعلقة بالنباتات المحتوية على هذه القلويدات، والقدرات المختبرية، وتكاليف التحليل، ولا سيما لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأكد أهمية تعزيز التحقق من مصادر المواد النباتية والمستحضرات العشبية، وتحسين نظم التتبّع والرصد.

وفي الختام، أوصى فريق العمل الإقليمي بدعم مراجعة المدونة من حيث المبدأ، مع مراعاة الظروف الوطنية والقدرات الفنية المتاحة. كما أوصى بتحديد النباتات المحتوية على قلويدات البيروليزيدين ورسم خرائط انتشارها، وتعزيز جمع البيانات وتبادلها بشأن مستويات التلوث في الحبوب والأعشاب والتوابل والعسل والمنتجات النباتية، وإرسالها إلى قاعدة بيانات النظام العالمي لرصد البيئة/الأغذية(GEMS/Food) ، حيثما كان ذلك مناسبًا.

وأكدت التوصيات كذلك أهمية تنسيق الجهود الإقليمية بشأن أخذ العينات وطرق التحليل والرصد القائم على المخاطر، وتبادل المعلومات العلمية والخبرات وأفضل الممارسات، بما يدعم التطبيق العملي للمدونة ويحمي صحة المستهلكين، مع مراعاة اختلاف الموارد ونظم الإنتاج بين دول الإقليم.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (9) من قبل ممثل سلطنة عُمان</u>**

استعرضت سلطنة عُمان البند التاسع من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19)، والمتعلق بمراجعة الحد الأقصى لميثيل الزئبق في التونة وخطة أخذ العينات المرتبطة به، وفقًا للوثيقة رقم (CX/CF 26/19/9).

قدّم العرض الخلفية التنظيمية لهذا الموضوع، موضحًا أن الحد الأقصى الحالي لميثيل الزئبق في التونة يبلغ 1.2 ملغم/كغم، وفقًا للمواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف .(CXS 193-1995) وتنبع أهمية التونة من قدرتها على تراكم ميثيل الزئبق، وانتشار استهلاكها، وأهميتها في التجارة الدولية. وأشار العرض إلى تطور أعمال اللجنة منذ عام 2017، بما في ذلك اعتماد الحد الأقصى الحالي خلال الدورة الحادية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي عام 2018، ومناقشة التحديات المتعلقة باختلاف أنواع التونة وأحجامها

ومواضع أخذ العينات، وصولًا إلى اعتماد خطة أخذ العينات لميثيل الزئبق في الأسماك خلال الدورة السابعة والأربعين للهيئة عام 2024، وإدراجها في المواصفة.CXS 193-1995

وأوضح العرض أن فريق العمل الإلكتروني، برئاسة نيوزيلندا ومشاركة كندا في الرئاسة، خلص إلى أن البيانات المتاحة حاليًا غير كافية لإجراء إعادة تقييم ذات مغزى للحد الأقصى المعتمد أو لتحديد الحاجة إلى خطة أخذ عينات خاصة بالتونة، نظرًا إلى محدودية بيانات ميثيل الزئبق، وعدم كفاية التمثيل الجغرافي وتحديد أنواع التونة، ونقص القياسات المقترنة للزئبق الكلي وميثيل الزئبق في العينات نفسها. وبناءً على ذلك، لم يقترح الفريق تعديل الحد الأقصى الحالي في هذه المرحلة، وأوصى بتأجيل العمل على وضع خطة خاصة بالتونة إلى حين إصدار دعوة لتقديم بيانات الزئبق، مع استمرار تطبيق خطة أخذ العينات المعتمدة لميثيل الزئبق في الأسماك.

وفي هذا السياق، أشار العرض إلى أن بعض الدول قد تحتاج إلى نحو سنتين إلى ثلاث سنوات لجمع البيانات المطلوبة. وبناءً عليه، طُرح إصدار أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (JECFA) دعوةً لتقديم البيانات في أواخر عام 2029، شريطة وجود التزام كافٍ من الدول بجمعها وتقديمها. ويُفترض أن تقتصر الدعوة على التونة الطازجة والمجمّدة، دون التونة المعلبة، وأن تتضمن تحديد نوع التونة، ومنشئها الجغرافي ومنطقة الصيد التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وحجم السمكة أو وزنها، وشكل العينة، وطريقة التحليل، مع إعطاء الأولوية للقياسات المقترنة للزئبق الكلي وميثيل الزئبق.

كما طُرح، بوصفه خيارًا بديلًا، إعادة النظر في الموضوع خلال الدورة العشرين للجنة عام 2027، لإتاحة مزيد من الوقت للدول لتحديد مدى قدرتها على جمع البيانات، ولا سيما إذا ظل عدد الدول المستعدة للالتزام بجمعها محدودًا.

وفيما يتعلق بأهمية الموضوع لدول إقليم الشرق الأدنى، أشار العرض إلى تحديات تشمل محدودية بيانات الرصد الوطنية، وتفاوت القدرات المختبرية على تحليل ميثيل الزئبق، والحاجة إلى إجراءات واضحة لتأكيد النتائج عند استخدام تحليل الزئبق الكلي بوصفه فحصًا أوليًا، فضلًا عن صعوبات أخذ العينات من أسماك التونة الكبيرة أو مرتفعة القيمة. كما أكد أهمية مراعاة أنماط الاستهلاك والتجارة الإقليمية، وتحسين تحديد أنواع التونة، وتعزيز تمثيل بيانات دول الإقليم في قاعدة بيانات النظام العالمي لرصد البيئة/الأغذية.(GEMS/Food)

وفي ختام العرض، أوصى فريق العمل الإقليمي بدعم الإبقاء على الحد الأقصى الحالي البالغ 1.2 ملغم/كغم إلى حين توافر بيانات علمية كافية وممثلة، وتشجيع الدول على حصر البيانات الوطنية المتاحة وتحديد فجواتها، وتعزيز القدرات المختبرية، وتوحيد نماذج جمع البيانات والإبلاغ عنها. كما أوصى بتأجيل وضع خطة أخذ عينات خاصة بالتونة إلى حين إصدار دعوة تقديم البيانات وجمع معلومات إضافية يمكن أن تدعم الحاجة إليها، مع تعزيز التنسيق الإقليمي بما يضمن تمثيل ظروف دول الإقليم في أي قرارات مستقبلية للدستور الغذائي.

❖ **عرض تقديمي للبند (10) من قبل ممثل مملكة البحرين**

قدمت مملكة البحرين عرضًا بشأن البند العاشر من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية(CCCF19) ، والمتعلق بمقترح توجيه دعوة من أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (JECFA) لتقديم بيانات عن مجموع الأفلاتوكسينات في الحبوب والأغذية القائمة على الحبوب، وفقًا للوثيقة رقم.(CX/CF 26/19/10)

استعرض العرض خلفية الموضوع، موضحًا أن هيئة الدستور الغذائي اعتمدت، خلال دورتها الخامسة والأربعين عام 2022، حدودًا قصوى لمجموع الأفلاتوكسينات في بعض الحبوب والمنتجات القائمة على الحبوب، بما فيها الأغذية المخصصة للرضع وصغار الأطفال، مع طلب مراجعتها خلال خمس سنوات. وخلال الدورة السابعة عشرة للجنة، طُلب من أمانة JECFA توجيه دعوة لتقديم البيانات دعمًا لهذه المراجعة. وبعد أن نظرت الدورة الثامنة عشرة عام 2025 في تحليل أمانة JECFA للبيانات المتاحة، تبيّن استمرار وجود فجوات مهمة في البيانات، ولا سيما ما يتعلق بالأغذية القائمة على الحبوب المخصصة للرضع وصغار الأطفال والذرة الرفيعة. وبناءً على ذلك، اتُّفق على أن تُعِدّ البرازيل، بالتعاون مع أمانةJECFA ، نصًا لدعوة جديدة لتقديم البيانات، لعرضه على الدورة التاسعة عشرة للجنة.

تم استعراض البيانات الوطنية التي جمعتها البحرين خلال الفترة من عام 2021 وحتى سبتمبر 2026، والتي تضمنت 142 سجلًا تحليليًا باستخدام تقنية الكروماتوغرافيا السائلة عالية الأداء .(HPLC) وأظهرت النتائج تسجيل حالة واحدة فقط بتركيز قابل للقياس، بلغت 27.34 جزءًا في البليون في الأرز المكسّر عام 2024، بينما كانت بقية النتائج غير مكتشفة أو دون حدود الإبلاغ الكمي. وأكد العرض أهمية هذه البيانات في دعم رصد مستويات التلوث، مع ضرورة مراعاة حدود الكشف والقياس الكمي عند تفسير النتائج.

وبحسب الدعوة المقترحة، تشمل البيانات المطلوبة الذرة ومنتجاتها والأرز المقشور والمصقول وحبوب الذرة الرفيعة المخصصة لمزيد من التجهيز والأغذية القائمة على الحبوب المخصصة للرضع وصغار الأطفال، على أن تكون البيانات قد جُمعت اعتبارًا من 1 يناير 2022. كما تشمل الدعوة القمح ومنتجاته، إلى جانب حبوب أخرى مثل الشعير والحنطة السوداء والدخن والشوفان والجاودار والقمح الإسبلتي والكينوا، على أن تكون البيانات قد جُمعت اعتبارًا من 1 يناير 2016. وحددت الدعوة المقترحة يوم 31 مارس 2027 موعدًا نهائيًا لتقديم البيانات.

وفيما يتعلق بأهمية الموضوع لدول الإقليم، شدد العرض على أهمية تعزيز جمع البيانات المتعلقة بهذه السلع، وتحسين نظم الرصد الوطنية، وتوثيق التباين السنوي والموسمي في مستويات التلوث، بما يدعم التقييم العلمي لمخاطر الأفلاتوكسينات ومراجعة الحدود القصوى الحالية، وتقييم الحاجة إلى وضع حدود قصوى لسلع إضافية.

وفي ختام العرض، أوصى الفريق الإقليمي بدعم طلب الدورة التاسعة عشرة من أمانة JECFA إصدار الدعوة المقترحة لتقديم البيانات، وإيداع البيانات في قاعدة بيانات النظام العالمي لرصد البيئة/الأغذية (GEMS/Food) وفق فئات السلع المحددة. كما أوصى باستكمال البيانات الوصفية، ولا سيما سنة أخذ العينة أو إنتاجها، وبلد المنشأ بالنسبة إلى الأغذية المستوردة، وشكل المنتج وحالته، وطريقة

التحليل، وحدود الكشف والتقدير الكمي، والرقم التعريفي للعينة، مع التمييز بين الذرة المخصصة للغذاء وتلك المخصصة للعلف، وبين الأرز المقشور الجاهز للأكل والمخصص لمزيد من التجهيز، وإدراج الإشارة «Call-2026-cereals AFT» في الحقل المخصص لذلك.

كما أوصى بتحديد فجوات الرصد الوطنية، وتشجيع جميع دول الإقليم على مشاركة بياناتها التحليلية المناسبة، بما يعزز قاعدة الأدلة العلمية ويدعم القرارات المستقبلية للجنة الدستور الغذائي.

❖ **عرض تقديمي للبند (12) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية**

قدمت جمهورية مصر العربية عرضًا بشأن البند الثاني عشر من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية(CCCF19) ، والمتعلق بإعداد مدونة ممارسات للوقاية من تلوث الفواكه المجففة بالأوكراتوكسين ألف (OTA) والحد منه، وفقًا للوثيقة رقم(CX/CF 26/19/12) ، مع مراعاة التعليقات المقدمة استجابةً للتعميم رقم.(CL 2026/58-CF)

استعرض العرض خلفية الموضوع، موضحًا أن تركيا تقدمت، خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة عام 2025، بمقترح لإعداد مدونة ممارسات، وطلبت النظر في إحالة وثيقة المشروع إلى هيئة الدستور الغذائي للموافقة عليها كعمل جديد. واتفقت اللجنة على إنشاء فريق عمل إلكتروني برئاسة تركيا ومشاركة المملكة المتحدة في الرئاسة، لتطوير ورقة المناقشة ووثيقة المشروع وعرضهما على الدورة التاسعة عشرة للجنة.

وأوضح العرض أن فريق العمل الإلكتروني، الذي بدأ أعماله في ديسمبر 2025، دعا الأعضاء إلى اقتراح أنواع الفواكه المجففة التي يمكن إدراجها في نطاق العمل، وتقديم المعلومات العلمية والفنية ذات الصلة، بما يشمل بيانات التجارة، وتقييمات المخاطر، والمنشورات العلمية، ومدونات الممارسات أو الإرشادات الوطنية والإقليمية ذات الصلة. وعلى الرغم من أن التكليف الأصلي اقتصر على تطوير ورقة المناقشة ووثيقة المشروع، أعد الفريق أيضًا مسودة أولية للمدونة لتيسير المناقشة والحصول على مدخلات فنية مبكرة من الأعضاء والمراقبين.

وأوضح العرض أن نطاق العمل الأولي ركز على الفواكه المجففة التي تُنتج غالبًا باستخدام أساليب التجفيف التقليدي تحت أشعة الشمس، نظرًا إلى التحديات المرتبطة بالوقاية من التلوث في هذه الظروف، وتوافر خبرات أكبر بشأن التدابير الخاصة بهذه السلع. وبناءً على ملاحظات الأعضاء، أبدى فريق العمل استعداده لتوسيع النطاق ليشمل منتجات إضافية، مثل المانجو والأناناس والموز المجفف، شريطة تقديم البيانات والمعلومات الفنية اللازمة لتطوير تدابير عملية ومناسبة لكل سلعة.

وفيما يتعلق بأهمية المدونة لدول الإقليم، أوصى العرض بدعم إحالة مقترح العمل الجديد إلى الدورة الخمسين لهيئة الدستور الغذائي عام 2027 للموافقة عليه، مع إدراج الاعتبارات الإقليمية المقترحة في مشروع المدونة الأولي الوارد في الملحق الثالث. وشملت المقترحات تعزيز تدابير الحد من الغبار والتلامس مع التربة بالنسبة إلى التمور التي قد تسقط طبيعيًا على الأرض في بعض نظم الإنتاج، من خلال حلول منخفضة التكلفة، مثل استخدام الصواني الشبكية المرتفعة أو أغطية الأرضيات المناسبة.

كما أوصى العرض بتوضيح الإرشادات المتعلقة بالتحكم في درجات الحرارة عند نقل التمور والبرقوق المجفف من التخزين البارد إلى الظروف المحيطة الحارة، للحد من التكاثف السطحي وإعادة امتصاص الرطوبة وما قد يترتب عليهما من زيادة مخاطر نمو الفطريات.

وأكد العرض ضرورة وضع تدابير خاصة بكل نوع من الفواكه المجففة، نظرًا إلى اختلاف خصائص الاحتفاظ بالرطوبة وسرعة التجفيف والقابلية لنمو الفطريات، بدلًا من تطبيق نهج موحد على جميع المنتجات. كما شدد على أهمية التمييز بين الظروف التي تسمح بنمو الفطريات وتلك التي تحفز إنتاج الأوكراتوكسين ألف، بما يضمن تطوير توصيات قائمة على المخاطر ومناسبة لاختلاف السلع وأساليب الإنتاج والتجفيف والتخزين.

وفي الختام، أوصى الفريق الإقليمي بدعم إحالة مقترح العمل الجديد إلى هيئة الدستور الغذائي للموافقة عليه، ومواصلة تطوير المدونة من خلال فريق عمل إلكتروني، مع التأكيد على إدراج الاعتبارات الإقليمية المقترحة، وتعزيز التدابير العملية منخفضة التكلفة، وتطوير إرشادات فنية تراعي الخصائص النوعية للفواكه المجففة والظروف المناخية ونظم الإنتاج في دول الإقليم، بما يسهم في الحد من التلوث وحماية صحة المستهلكين.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (14) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية</u>**

قدمت جمهورية مصر العربية عرضًا فنيًا بشأن البند الرابع عشر من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية(CCCF19) ، والمتعلق بإعداد إرشادات للاستخدام الآمن للبلاستيك المعاد تدويره في مواد تغليف الأغذية، في ضوء تزايد استخدام المواد المعاد تدويرها وما قد يرتبط بها من مخاطر تتعلق بالتلوث الكيميائي وانتقال الملوثات إلى الأغذية، فضلًا عن اختلاف الأطر التنظيمية الوطنية وغياب إرشادات دولية موحدة في هذا المجال.

استعرض العرض تطور العمل منذ عام 2023، موضحًا أن المشاورات التي أجراها الدستور الغذائي أظهرت دعمًا واسعًا للنظر في إعداد إرشادات دولية، مع تركيز نطاق العمل لاحقًا على البلاستيك المعاد تدويره المخصص للتلامس مع الأغذية. وتتناول الوثائق المقدمة للجنة الخلفية الفنية والتنظيمية، ومبررات العمل الجديد ونطاقه، إلى جانب الهيكل المقترح للإرشادات ومحتواها الأولي. ويُطلب من اللجنة تقييم مدى كفاية الأدلة المتاحة لتبرير العمل الجديد، ومراجعة وثيقة المشروع والهيكل المقترح تمهيدًا لرفعهما إلى هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخمسين عام 2027، والنظر في إنشاء فريق عمل إلكتروني لإعداد مسودة الإرشادات بعد الموافقة على المشروع.

وأوضح أن الإرشادات المقترحة قد تشمل ضوابط المواد الأولية ومصادرها وإمكانية تتبعها، وتقييم مدى ملاءمة تقنيات إعادة التدوير، والتحقق من فعالية عمليات إزالة الملوثات، وتقييم انتقال المواد الكيميائية إلى الأغذية وفقًا للاستخدام المقصود، فضلًا عن الاختبارات التحليلية، واستخدام الحواجز الوظيفية عند الاقتضاء، وتطبيق ممارسات التصنيع الجيد.

وفيما يتعلق بأهمية الموضوع لدول إقليم الشرق الأدنى، أشار العرض إلى أن إعداد مرجع دولي موحد يمكن أن يدعم تطوير المتطلبات التنظيمية الوطنية وتعزيز الاتساق بين الدول وتيسير التجارة. وفي المقابل، قد تواجه بعض الدول تحديات تتعلق بفرز النفايات وجمع المواد الأولية المناسبة وتتبع مصادرها، فضلًا عن تفاوت القدرات الفنية والمختبرية اللازمة لتقييم عمليات إعادة التدوير والتحقق من سلامتها. لذلك، شدد العرض على ضرورة أن تكون الإرشادات قائمة على المخاطر وقابلة للتطبيق، مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية والتقنيات المستخدمة.

وفي ختام العرض، أوصى الفريق الإقليمي بدعم إعداد إرشادات الدستور الغذائي المقترحة وإنشاء فريق عمل إلكتروني، مع التأكيد على أهمية وضع متطلبات واضحة للتحكم في المواد الأولية وتتبعها، والتحقق من فعالية عمليات إعادة التدوير وإزالة الملوثات، وتقييم انتقال المواد الكيميائية إلى الأغذية، وتعزيز الاختبارات التحليلية وممارسات التصنيع الجيد. كما أوصى بتشجيع دول الإقليم على المشاركة الفعالة في فريق العمل، وتبادل التشريعات والخبرات الوطنية، وتوضيح التحديات العملية والقدرات المختبرية المتاحة، لضمان إعداد إرشادات تراعي احتياجات دول الإقليم وإمكاناتها.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (15) من قبل ممثل جمهورية العراق</u>**

قدمت جمهورية العراق عرضًا بشأن البند الخامس عشر من جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية(CCCF19) ، والمتعلق بتطبيق الحدود القصوى للملوثات على خلطات التوابل، وفقًا للوثيقة رقم (CX/CF 26/19/15).

استعرض العرض خلفية الموضوع، موضحًا أن الدورة السابعة عشرة للجنة عام 2024 ناقشت التحديات المتعلقة بتطبيق الحدود القصوى المقررة للرصاص في التوابل المفردة على خلطات التوابل، في ظل عدم وجود حد أقصى مستقل لهذه الخلطات في المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف .(CXS 193-1995) كما طلبت اللجنة من أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (JECFA) تحليل البيانات المتاحة عن الرصاص في خلطات التوابل في قاعدة بيانات النظام العالمي لرصد البيئة/الأغذية.(GEMS/Food)

وخلال الدورة الثامنة عشرة للجنة عام 2025، تبين وجود تأييد محدود لوضع حد أقصى موحد للرصاص في خلطات التوابل، نظرًا إلى اختلاف مكونات هذه الخلطات ونسبها وأنماط تلوثها. وفي المقابل، حظي إعداد إرشادات عملية لتطبيق الحدود القصوى المقررة للمكونات المفردة على الخلطات بتأييد واسع. وبناءً على ذلك، أُنشئ فريق عمل إلكتروني برئاسة اليابان ومشاركة الهند وبنما والولايات المتحدة الأمريكية في الرئاسة، لإعداد ورقة مناقشة تستعرض الخيارات الممكنة.

وأوضح العرض أن نطاق الإرشادات المقترحة يشمل الخلطات المكونة حصريًا من التوابل و/أو الأعشاب المستخدمة في الطهي. أما خلطات التتبيل والمنتجات التي تحتوي، إلى جانب التوابل أو الأعشاب، على مكونات أخرى غير التوابل والأعشاب، فتقع خارج النطاق

المباشر للإرشادات، مع إمكانية استعانة السلطات المختصة بالنهج الواردة فيها على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة افتراضاتها وحدودها.

وأشار العرض إلى أن التحدي الرئيس يتمثل في مدى توافر المعلومات المتعلقة بمكونات الخلطة ونسبها، إذ قد تكون هذه المعلومات غير مدرجة بالكامل على البطاقة الغذائية أو تُعدّ معلومات تجارية سرية. وأكدت الإرشادات أهمية إتاحة المعلومات اللازمة للسلطات المختصة، عند الاقتضاء، وفق الأطر القانونية والإدارية المعمول بها، مع حمايتها من الاستخدام أو الإفصاح غير المناسبين.

وفي الحالات التي تتوافر فيها معلومات عن مكونات الخلطة ونسبها، يقترح اشتقاق مستوى مرجعي للخليط، يُحسب استنادًا إلى نسبة كل مكوّن والحد الأقصى المقرر للملوث في ذلك المكوّن. وأكد العرض أن المستوى المرجعي الناتج عن هذا الحساب لا يُعد حدًا أقصى جديدًا مقررًا للخلطة، وإنما قيمة مرجعية تُستخدم للمساعدة في تقييم الامتثال. كما تضمنت الإرشادات نهجًا بديلًا يقوم على توزيع التركيز المقاس في الخلطة على مكوناتها وفق نسبها، ومقارنة التركيز المنسوب إلى كل مكوّن بالحد الأقصى المقرر له.

أما في الحالات التي لا تتوافر فيها معلومات عن نسب المكونات، فتقترح الوثيقة عددًا من خيارات الفحص الأولي، تشمل استخدام أدنى حد أقصى مقرر بين مكونات الخلطة، أو استخدام الحد الأقصى المقرر للمكوّن المدرج أولًا على البطاقة عندما يتوافر ما يؤكد أنه المكوّن الرئيس، أو افتراض تساوي نسب المكونات، أو استخدام نسب تقديرية مستندة إلى وصفات معيارية أو معلومات موثوقة أخرى.

وأكد العرض أن هذه الخيارات تُستخدم بوصفها معايير للفحص الأولي وليست حدودًا قصوى مقررة للخلطة. ولذلك، لا ينبغي اعتبار تجاوز نتيجة التحليل لمعيار الفحص دليلًا كافيًا بمفرده للحكم بعدم الامتثال، بل يتطلب الأمر النظر في المعلومات المتاحة وإجراء تقييم إضافي تحدده السلطة المختصة، مع مراعاة أوجه عدم اليقين.

وفيما يتعلق بالخلطات التي تحتوي على مكوّن أو أكثر لا يوجد له حد أقصى مقرر للملوث المعني، أوضح العرض أن فريق العمل لم يتوصل إلى نهج محدد يحظى بالتأييد لمعالجة هذه الحالات، وأنه لا ينبغي افتراض أن تركيز الملوث في هذه المكونات يساوي صفرًا. وعليه، يُترك للسلطات المختصة تحديد النهج المناسب على أساس كل حالة على حدة، استنادًا إلى المعلومات المتاحة وأوجه عدم اليقين المرتبطة بها.

وأشار العرض كذلك إلى أن الإرشادات، رغم تطويرها بالاستناد أساسًا إلى الرصاص في التوابل والأعشاب المستخدمة في الطهي، يمكن أن تُطبّق، مع التعديلات المناسبة، على ملوثات أخرى مثل العناصر السامة والسموم الفطرية، عندما يكون تلوث الخلطة ناتجًا عن تلوث مكوناتها.

وفيما يتعلق بأهمية الموضوع لدول إقليم الشرق الأدنى، أشار العرض إلى الانتشار الواسع لخلطات التوابل التقليدية والمتداولة تجاريًا في دول الإقليم، واختلاف تركيباتها ونسب مكوناتها ومتطلبات توسيمها. وأكد أهمية وضع إرشادات واضحة ومرنة تتيح للسلطات

المختصة تقييم الامتثال بصورة متسقة وعملية، مع المحافظة على سرية التركيبات التجارية، وتجنب اتخاذ قرارات غير مبررة قد تؤدي إلى عوائق أمام التجارة.

وفي الختام، أوصى الفريق الإقليمي بدعم استكمال الإرشادات المقترحة، مع إعطاء الأولوية لنهج يستند إلى الحدود القصوى المقررة للمكونات بدلًا من وضع حد أقصى موحد لجميع خلطات التوابل في هذه المرحلة. كما أوصى بتوضيح نطاق الإرشادات، والتمييز بوضوح بين المستوى المرجعي ومعيار الفحص والحد الأقصى، وعدم الحكم بعدم الامتثال استنادًا إلى نتيجة الفحص الأولي وحدها.

كما أوصى بتشجيع دول الإقليم على تقديم بيانات إضافية عن مستويات الملوثات في خلطات التوابل إلى قاعدة بياناتGEMS/Food ، وتبادل المعلومات بشأن التركيبات الشائعة ومتطلبات التوسيم والممارسات الرقابية الوطنية، بما يدعم إعداد إرشادات عملية ومتسقة تحمي صحة المستهلكين وتضمن الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

التوصيات

- ✓ تعزيز التنسيق الإقليمي وتوحيد المواقف الفنية لدول إقليم الشرق الأدنى بشأن بنود جدول أعمال الدستور الغذائي.
- ✓ دعم تطوير ومراجعة المدونات والإرشادات المتعلقة بالملوثات في الأغذية، مع مراعاة الظروف المناخية والزراعية والقدرات الوطنية.
- ✓ تعزيز جمع البيانات وتبادلها بشأن مستويات الملوثات، وتحسين تمثيل بيانات دول الإقليم في قواعد البيانات الدولية، مثل GEMS/Food.
- ✓ رفع القدرات المختبرية والفنية في مجالات أخذ العينات والتحليل والرصد وتقييم المخاطر.
- ✓ دعم المشاركة الفاعلة في فرق العمل الإلكترونية وتقديم الخبرات والملاحظات الوطنية لتطوير إرشادات علمية وعملية قابلة للتطبيق.
- ✓ تعزيز الرقابة القائمة على المخاطر والوقاية من التلوث، مع ضمان سلامة الأغذية والأعلاف وعدم الإخلال بمتطلبات الامتثال.
- ✓ مواءمة الإجراءات التنظيمية الإقليمية بما يدعم حماية صحة المستهلكين، ويحد من التباين في القرارات الرقابية، ويسهم في تيسير التجارة الدولية.

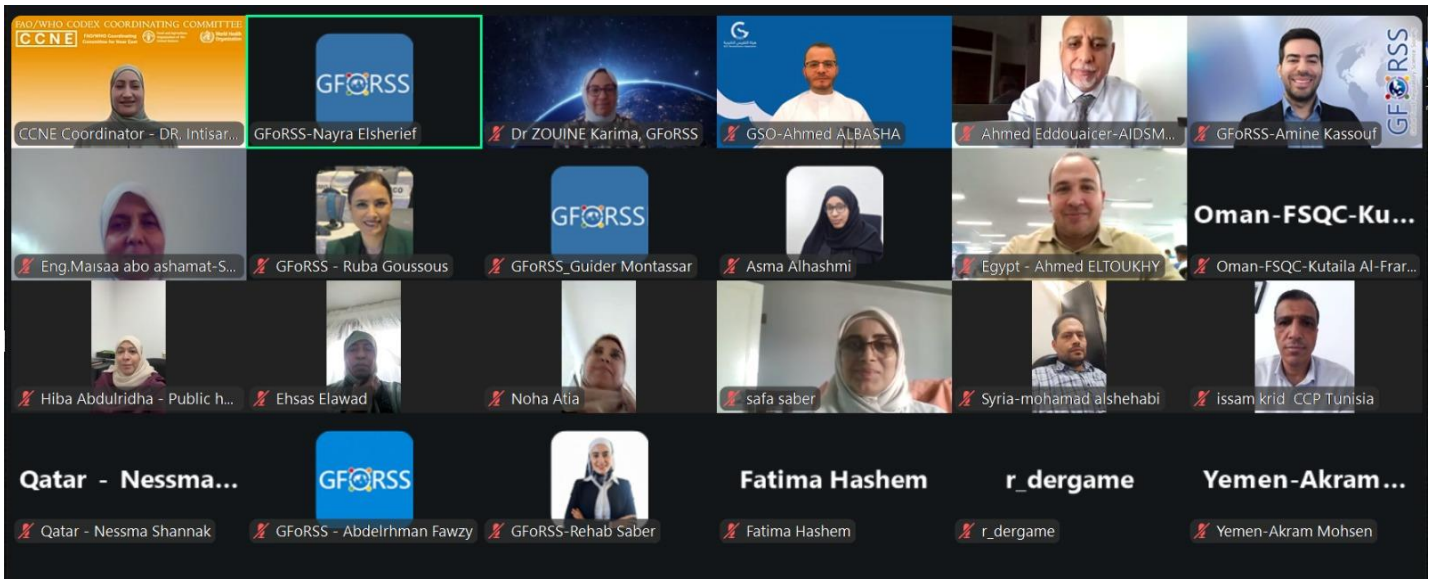
الكلمة الختامية

اختتمت الدكتورة الغريبية، المنسق الإقليمي، الاجتماع بتوجيه الشكر إلى جميع الخبراء على مساهماتهم، كما أعربت عن تقديرها للدكتورة كريمة زوين، منسق فريق العمل بالمنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية، على جهودها في إعداد وتحضير بنود جدول الأعمال.

من جانبها، أعربت الدكتورة كريمة زوين عن شكرها لجميع الخبراء والأعضاء المشاركين، مؤكدة أهمية المواضيع التي تناولها الاجتماع، ومعربةً عن سعادتها واعتزازها بتنسيق أعمال المجموعة.

كما تقدم المهندس الدويصر بالشكر إلى الخبراء على العروض المقدمة، وإلى خبراء المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية على دعمهم ومساهماتهم .واختتم المهندس البشة الكلمات الختامية بتوجيه الشكر إلى الدكتورة الغريبية على إدارتها للاجتماع، وإلى جميع الخبراء المشاركين، كما أعرب عن تقديره لجمهورية مصر العربية لاستضافتها أعمال اللجنة.

صورة جماعية للمشاركين خلال الاجتماع الافتراضي



مرفق

قائمة المشاركين في الاجتماع الخامس والخمسين لنقاط اتصال الدول العربية في هيئة الدستور الغذائي

برئاسة المنسق الإقليمي لدول الشرق الأدنى

اسم المشارك	الجهة	الدولة
اريج قطيشات محمد مياس احمد الشبلي حلى الهنداوي سلامة القراعلة	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية	المملكة الأردنية الهاشمية
جهاد البياري	هيئة ابو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية	دولة الإمارات العربية المتحدة
فيصل الساري فاطمة عيسي فاطمة هاشم هبة محمد	وزارة الصناعة والتجارة وزارة الصحة	مملكة البحرين
عصام كريد	المركز الفني للصناعات الغذائية	الجمهورية التونسية
رتيبة درقام امينة عيسي	وزارة التجارة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ميساء أبو شمات محمد الشهابي	هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية	الجمهورية العربية السورية
احساس سليم العوض ابتهاج	مركز البحوث و الاستشارات الصناعية	الجمهورية السودانية
محمد حرسي	الهيئة الصومالية للمواصفات	جمهورية الصومال الفيدرالية
نغم حميد راوية محمود	الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية	جمهورية العراق
انتصار الغريبية اسما الهاشمية رجاء الرحبي كتيلة الفارسي فاطمة العريمي	مركز سلامة وجودة الغذاء وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	سلطنة عمان

نسمة شنك مني العولان	الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس وزارة الصحة القطرية	دولة قطر
مريم النجار	الهيئة العامة للغذاء والتغذية	دولة الكويت
امل حمية حليم البايع	مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية معهد البحوث الصناعية	الجمهورية اللبنانية
مريم برسوم انسي نهي عطية صفا صابر غادة خديوي احمد الطوخي	الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة جامعة المنوفية الهيئة القومية لسلامة الغذاء بيتي (المراعي)	جمهورية مصر العربية
اكرم الجبيري	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	الجمهورية اليمنية
أحمد الدويصر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)	
احمد البشه	هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO)	
فريق الخبراء التابع للمبادرة العربية للدستور الغذائي /المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)		